

فرنسا

مخاوف من «الاستعراض الماكروني» في مجال مكافحة الإرهاب

أثارت الهجمات التي شهدتها برشلونة مخاوف من انتقالها إلى فرنسا، الأمر الذي فتح على نقاش محتدم يتعلّق بمدى فعالية الأجهزة والخطط الأمنية الفرنسية في محاربة الإرهاب

باريس - عثمان ترغارت

تجددت المخاوف الأمنية في فرنسا، تحسباً لموجات تهديد إرهابية جديدة يخشى أن تتخذ طابعاً أوروبياً عابراً للحدود. وقد عادت هذه المخاوف إلى الواجهة على إثر عملية الدهس التي حدثت في برشلونة، الخميس الماضي، إذ بيّنت التحقيقات أن ستة أعضاء على الأقل من الشبكة التي نفذت تلك الهجمة اجتازت الحدود نحو فرنسا، وتوارت عن الأنظار، من دون أن تستطيع السلطات الإسبانية ولا الفرنسية اعتراضها أو تفتي آثارها. ثم كشفت التحقيقات لاحقاً أن إحدى السيارات التي استعملت في هجوم برشلونة رصدها أحد رادارات السير في ضواحي باريس، قبل أقل من أسبوع على الواقعة.

في ظل هذه الأجواء المتوترة، ارتفعت أصوات العديد من الخبراء لمدق ناقوس الخطر، تحذيراً من

القصور المتفاقم في استراتيجية مكافحة الإرهاب المتبعة في فرنسا، وبالأخص منذ وصول إيمانويل ماكرون إلى الحكم في مقدمة هؤلاء، النائب البرلماني السابق عن حزب الجمهوريين جورج فينيك، رئيس لجنة التحقيق التي تم تشكيلها بعد هجمات باريس، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

وقد حمل فينيك بشدة على «الطابع الاستعراضية» للسياسة المنتهجة من قبل ماكرون في مجال مكافحة الإرهاب، معتبراً أن «أباً من الخطوات المتخذة مؤخراً في مجال مكافحة الإرهاب لم تتعدّ حدود الاتصال السياسي الهادف إلى طمأنة الرأي العام وتوحيده». وضرب فينيك مثلاً صامداً للتدليل على خطورة الأوضاع، قائلاً: «حين وقع الهجوم الإرهابي في قاعة (باتاكلان)، كانت قوات الجيش التي تم نشرها في المدينة منذ هجمات (شارلي إيبدو) موجودة في المحيط القريب من القاعة. لكن محافظة الشرطة لم تسمح لها بالتدخل، بحجة أنها لا تمتلك الخبرة اللازمة لمواجهة مسلحين يحتجزون رهائن في فضاء مغلق. والأدهى من ذلك أن قوات الشرطة التي أوكلت إليها مهمة التدخل طلبت أن تستعير بعض البنادق المتطورة التي كانت في حوزة قوات الجيش، لكن القيادة العسكرية اعترضت على ذلك بحجة أنه أمر غير قانوني! وأكد أجزم بأنه لو حدث هجوم مماثل اليوم، فسنواجه المفارقات العنيفة ذاتها، لأننا لم نستلهم العبر، ولم نتعلم شيئاً من تلك المحنة الوطنية التي شكلتها هجمات نوفمبر 2015».

التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق التي ترأسها فينيك أوصى بإعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات وفرق مكافحة الإرهاب بشكل جذري، لتنسيق جهودها وجعلها أكثر فاعلية في رصد المخاطر الإرهابية والتصدي لها. كذلك أوصى التقرير بضخ دماء جديدة في أجهزة الأمن والشرطة، من خلال توظيف 2500 عنصر جديد من المحققين والمحللين، لتدارك النقص والتأقلم مع الأشكال المستجدة من التهديدات الإرهابية. لكن السياسة المتبعة منذ وصول ماكرون إلى الحكم سلكت منحى مغايراً تماماً؛ فأعيد هيكلة أجهزة الاستخبارات اختزلت في شعار دعائي براق تمثل في إنشاء «مركز رئاسي لمكافحة الإرهاب» في الإليزيه. وسرعان ما اتضح أنه لا يعدو أن يكون هيئة استشارية مكلفة بصياغة التقارير الموجهة لرئيس الجمهورية، وغير مؤهلة للعب أي دور في تنسيق وتنظيم عمل أجهزة الاستخبارات. أمر يقول جورج فينيك إنه مثير للاستغراب: «لقد سبق أن أنشأ الرئيس (فرانسوا) ميتران فرقة

حذر خبراء من القصور المتفاقم في استراتيجية مكافحة الإرهاب في فرنسا

لمكافحة الإرهاب في الإليزيه، بعد تفجيرات 1986. والجميع يعرف أن النتيجة كانت كارثية، إذ تحولت تلك الفرقة إلى جهاز للتجسس والتخصت الهاتفي على الخصوم السياسيين، قبل أن تسقط مضرحة بفصائح تزوير الأدلة في قضية الإرهابيين الإيرلنديين المزعومين في (فانسان)، بل وممارسة الإرهاب في حادثة تفجير باخرة (ريمبو) واريور) التابعة لمنظمة (غرينبيس). فما حاجة ماكرون إلى تكرار تجربة أثبتت فشلها منذ ثلاثين سنة؟ من الواضح أن اهتمام الفريق الرئاسي مركز فقط على الإعلانات الدعائية المغلفة بالشعارات الفاقعة والمخادعة. وإلا كيف نفسر إطلاق تسمية Task force على هيئة مكافحة الإرهاب التي تم إنشاؤها في الإليزيه، في حين أن الأمر يتعلق بأقل من خمسين مستشاراً أغلبهم خبراء متقاعدون!»

تقرير لجنة التحقيق في هجمات باريس أوصى بسحب قوات الجيش تدريجياً من الشوارع، لعدم فاعليتها في مجال مكافحة الإرهاب. لكن السلطات اختارت العكس، إذ إنها أضافت إلى الشوارع جندي الذين تم نشرهم في الشوارع منذ هجمات باريس قرابة 3 آلاف جندي احتياطي. ويرى جورج فينيك أن الإصرار على إبقاء الجيش في الشوارع، بالرغم من أن القوات المنتشرة منذ هجمات باريس «لم يسبق أن نجحت في إحباط أي هجمات إرهابية، عدا تلك التي استهدفت دورياتها»، يدل على أن «سياسة مكافحة الإرهاب الفرنسية تسير في طريق مسدود». ويضيف

قنك لخص في عملية دهس شهدتها مدينة مرسييا امس (اف ب)

أن تقديرات لجنة التحقيق التي ترأسها أشارت إلى أن تكلفة قوات الجيش المنتشرة في الشوارع، منذ إعلان حالة الطوارئ قبل عامين، تقارب مليار يورو. وهي ميزانية يقول إنها «تكفي لتمويل توظيف 2500 محقق ومحلل الذين يجمع الخبراء على أن أجهزة مكافحة الإرهاب بأمس الحاجة اليهم. لكن السلطات تفضل الإجراءات الاستعراضية، وإن كانت عديمة الفائدة، لأن طابعها الدعائي يطمئن الرأي العام». من جهته، يصف الخبير في علم الإجرام، ألان بوير، الذي أصدر في يناير/

بدء مناورات واشنطن. سيول: إشعال فتيل التوتر؟

الحلما بدأت تخف حدة الحرب الكلامية والتجاذبات الإعلامية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، بدأت واشنطن وسيول، أمس، تدريباتهما العسكرية المشتركة، التي فيما وصفها الطرفان بـ«الدفاعية»، رأت بيونغ يانغ فيها تجربة استفزازية ستعيد إشعال فتيل التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وتحمل هذه المناورات المشتركة التي تجري سنوياً منذ عام 1976، اسم «أولتشي حارس الحرية»، وهو جنرال دافع عن مملكة كورية سابقة في مواجهة الغزاة الصينيين، وتعتمد إلى حد كبير على عمليات وهمية بأجهزة الكمبيوتر. وقبل ساعات من بدء المناورات، التي يشارك فيها نحو خمسين ألف جندي كوري و17 ألف و500 جندي أميركي، ومن المفترض أن تستمر لنحو أسبوعين، أكد الرئيس الكوري الجنوبي مون جيه-إن، أنها ذات طبيعة دفاعية تماماً، ولا تهدف إلى زيادة التوتر بشأن شبه الجزيرة الكورية»، محذراً كوريا الشمالية من استخدامها «كذريعة لتأجيج دوامة التوتر».

ووصل قائد قيادة المحيط الهادئ في سلاح البحرية الأميركي هاري



مظاهرات قرب السفارة الأميركية في سيول يدعو إلى إنهاء المناورات (اف ب)

هاريس، أول من أمس، إلى كوريا الجنوبية لمتابعة هذه المناورات ومناقشة «التهديد» الذي يشكله البرنامج النووي والباليستي لكوريا الشمالية.

وتأتي المناورات بعد أسابيع من التوتر الحاد بين واشنطن وبيونغ يانغ، التي اختبرت الشهر الماضي إطلاق صاروخين بالستيين عابرين للقارات، وكشفت أنها قادرة على

توجيه ضربة إلى أي منطقة داخل الولايات المتحدة. وأثارت التجريبات إدانات دولية واسعة، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، ودفعت مجلس الأمن إلى إصدار عقوبات جديدة على كوريا الشمالية. وتخوفاً من التدايعات الخطيرة على المنطقة، جددت الصين على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية هوا شونينغ، أمس، دعوتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إلى تعليق المناورات المشتركة، منبهة من أن «الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية حساس جداً، ما يتطلب من الأطراف المعنية مباشرة بذل جهود مشتركة من أجل تخفيف التوتر». وتشارك موسكو الصين الرأي، إذ دعا المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، الأسبوع الماضي، إلى «التخفيف من المناورات بهدف الحد من التوتر»، وأعرب عن ارتياحه لقرار الرئيس الكوري الشمالي كم جونج أون، تأجيل خطة لضرب جزيرة غوام الأميركية بالصواريخ. وتتحوف التقارير من أن يتراجع كيم عن قراره، ولا سيما أنه أكد، الأسبوع الماضي، أنه «ينتظر الخطوة التالية لواشنطن». وعشية التدريبات، قالت بيونغ يانغ إن الولايات المتحدة

«تصب الزيت على النار»، وحذرت عبر صحيفة «رودونغ سينمون» الرسمية من «مرحلة من الحرب النووية لا يمكن السيطرة عليها»، مؤكدة أنها ستشمل الأراضي الأميركية.

وتزامناً مع بدء المناورات المشتركة، قال مسؤولون كوريون جنوبيون إن منسوب المياه في نهر إمجين المتدفق نحو الجنوب ارتفع «بنحو خطير» بعد أن فتح الجانب الكوري الشمالي السد الحدودي دون سابق إنذار. وأوضح وكالة «يونهاب» أن الجيش في كوريا الجنوبية رصد ارتفاع مستويات المياه في النهر، بعد أن وصل منسوب المياه مستوى 5,97 متر تحت جسر بيلسونغ الواقع في أقصى شمال أراضي كوريا الجنوبية. وترى سيول أن الوضع يدخل مرحلة الأزمة عندما يصل منسوب المياه تحت الجسر مستوى 7,5 أمتار، لأن الفيضان قد يهدد في هذا الحال المناطق السكنية المحاذية للنهر. وفي عام 2009، لقي 6 من مواطني كوريا الجنوبية مصرعهم بعد فتح السد في الجانب الكوري الشمالي من الحدود بنحو مفاجئ. وبعد هذا الحدث وعدت بيونغ يانغ بعدم فتح السد من دون إنذار مسبق. (الأخبار، أ ف ب)

جذدت الصين دعوتها واشنطن وسيول إلى تعليق المناورات